. ماستر / لسانيات تطبيقية
ماستر / لسانيات عربية
السداسي الثاني
فنيات البحث اللغوي
د.عبو لطيفة

المحاضرة الحادية عشر: الفرق بين المصدر والمرجع

أولا المصدر

تعريفه:

هو الكتاب الأول البسيط لنقل العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة، أو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما؛ حيث يشمل دوائر المعارف الرسائل الجامعية، المخطوطات، الموسوعات المعاجم، المقالات، المجلات، التقارير، الوثائق، الدراسات المكتوبة بأيدي المؤلّفين أنفسهم، والمعاصرين لعمل ما المحاضرات إن كانت غير منشورة، المقالات، الجرائد، المجلات، وكلّ ما سوى الكتب المنشورة. وهو أشدّ ارتباطا بالموضوعات الأولية التي يتناولها الباحث أو الكتابات الباحث أو الكتابات التابعة لمؤسسي المدارس أو المذاهب. قد يقع أحيانا بعض الإشكال في تعدّد المصادر للمعلومة الواحدة، وهنا يلتجئ إلى المصدر الأقدم الذي يعتبر الأصلح.

ثانيا المرجع

تعريفه:

ما يعتمد في مادته العلمية على المصادر الأصلية الأولى، وهي الكتب المنشورة عن الموضوع بصفة كلية أو جزئية، سواء كانت باللغة الأصلية التي كتب بها البحث، أو بلغة أخرى، تنقل منها وتتعرّض لها بالشرح أو التحليل أو النقد أو التلخيص.

الرسالة الجامعية Mémoire:

مصطلح أكاديمي، تطلق على كلّ بحث يقدّم لمتممات درجة ما بعد الليسانس في الغالب، وتسمى عندنا الماجستير Magister، وهي أوسع من المقالة، تتطلب وقتاً. يوظّف فيها الباحث جهداً في المنهجية جمع المعلومات، حيث يحاول دراسة ظاهرة واحدة، يشرف على هذا العمل أستاذ متخصص.

استغلال المصادر والمراجع:

يجدر بالباحث أن يكون على دراية تامة بالفروق في استغلال المصادر والمراجع والمقالات وما يؤخذ من مواقع الشبكات فهذه كلّها تخدم بحثه إلا أنها متفاوتة الأهمية والقيمة العلمية في البحث:

– **كيف نستغلّ المصدر؟** إنّ المصدر أم المعلومة، ومن هنا فإنّ ضرورة العودة إلى المصدر في العلوم اللغوية أهمّ من أخذها من المرجع، ولهذا يفضل استغلال المصدر بالعودة إليه مباشرة، قبل العودة إلى المرجع، وهذا ما يُعطي المصداقية العلمية للبحث المنجز.

– **كيف نستغلّ المرجع؟** نعود إلى المرجع حالة تعذّر الحصول على المصدر على أن نفيد منه في التحليل.

– **موقع المقالات من البحث:** إن المقالات مهما ترقى فهي ليس أكثر قيمة من المصادر أو المراجع، ولذا يجدر بالباحث أن يقلّل منها في بحثه، ولا يعني هذا أنها غير

ذات أهمية، بل يفضّل أن تأتي مدعّمة لا غير. لأنها ما تزال قيد الدراسة فهي قيد التقييم من قبل القراء.

– **موقع المقابلات والملاحظات:** لا يلتجأ إليها إلا في البحوث الميدانية وخاصة في البحوث التربوية، ومع ذلك فهي ليست علمية بالشكل الدقيق، ومن هنا فإنّ البحوث اللغوية الأصيلة لا تنظر إليها نظرة محترمة.

– **موقع المقالات الصحفية:** لا ينظر إليها بصدق على أنها ليست علمية ولا ترقى إلى أن تكون علمية، هي في العادة أفكار وهوى المستجوبين فهي غير صادقة على المنظومة العامة، علماً أن البحث اللغوي يقيس ظواهره على المتن العام لا على الخاص.

– **متى تستعمل: انظر/ ينظر/ بتصرّف/ مرجع سابق؟** من الأشياء التي ما يزال الخلط فيها وقعاً بقوّة، وهذا نظراً لنقص الاجتهاد في هذا المجال، وتقلّص مسؤولية المجامع التي لم تولّ هذا الأمر أهميته التي يحتاجها:

* انظر: يستعمل في الكتب عامة، وهو يحمل صيغة الأمر، وليس من الضروري التركيز على رقم الصفحة بل يشار به إلى الأبواب والفصول والمباحث.

** ينظر: يستعمل في الكتب عامة، وهو يحمل معنى التقدير، فصيغة المضارع لا تحمل الإجبار مثل صيغة الأمر: انظر. على اعتبار أنّ الرسالة الجامعية يقدّمها طالب لمن هو أرقى منه علماً، فيتلطّف في الخطاب، وليس من الضروري أن يشير إلى رقم الصفحة، بل إلى الباب أو الفصل، ويستحسن ألا يكثر الباحث في عمله الأكاديمي.

*** بتصرّف: ذكرنا أنّ للباحث حرية التصرّف أحياناً في نقل المعلومة، وهذا يعني أن يعطي لها لغة غير لغة صاحبها، أن ينقل جزءاً دون أجزاء أخرى ... ومن هنا فيشير بكلمة بتصرّف حفاظا على الأمانة العلمية.

**** مرجع سابق: كثير من الرسائل نراها توظّف هذا المصطلح توظيفاً عشوائياً فنجد بعضها من بداية التهميش الأول تستعمل (مرجع سابق) فإنّ فتّشت عنه لا تجد له وجوداً، ولهذا نرجو من الباحث الدقة في هذا المجال. إنّ استعمال (مرجع سابق) يكون

حالة ذكر المرجع مرة أولى ثمّ أعيد مرّة ثانية ملاحقة، وفي ذات الورقة فقط. وأحيانا نجد للمؤلّف الواحد أكثر مؤلّف، فهنا تختلط المراجع فبات لزاما وتأكيداً على ذلك أنّ (مرجع سابق) (نفسه) يذكر مباشرة إذا اعتمد كرقم موال، مثلاً:

الهامش الأول: 1-صالح بلعيد، في أصول النحو، الجزائر، 2005، دار هومة.

الهامش الثاني (الموالي): 2-مرجع سابق، أو نفسه.

*** رموز المراجع اللغوية:**

كما يجب على الطالب المختصّ في علوم اللغة أن يكون على دراية بالرموز الاصطلاحية والمراجع اللغوية التي وضعت اختصاراً لذكر كامل المصدر، فنبتغي توظيفها من باب جعل اللغة العربية لغة مختصرات، ولغة علمية معاصرة تميل إلى الاقتصاد في المكتوب وفي المنطوق. وهذه المختصرات من جمع المجمع اللغوي المصري، وأقرّها في دورة من دوراته. بعضها استعمله القدامى، والبعض الآخر من ابتكاره، وها هي:

القاموس المحيط = ق	تاج العروس = ت	لسان العرب = ل
المصباح = ح	أساس البلاغة = س	المخصّص = م
التهذيب = ته	الجمهرة = جم	المحكم لابن سيده = حك
مفتاح دار السعادة = مد	فصيح ثعلب = فث	مثلثات قطرب = تق
المغرب للمطرزي = مط	المجمل لابن فارس = مف	الفائق للزمخشري = فق
معيار اللغة = مع	الاشتقاق لابن دريد = شق	الأفعال لابن القوطية = فع
الأزمنة والأمكنة للمرزوقي = مك	المعرب للجواليقي = مج	شفاء الغليل للخفاجي = شغ
معجم البلدان لياقوت = مي	معجم ما استعجم للبكري = مس	كشاف إصلاحات الفنون = كص

الأضداد لابن الأنباري = ضد	الأضداد للسجستاني = ضس	الأضداد لقطرب = ضق
المزهر للسيوطي = مه	فقه اللغة للثعالبي = فغ	درة الغواص للحريري وشرحه = دغ
أمالي المرتضى = مم	أمالي القالي والنوادر وملحقاته = مق	أمالي بن الشجري = مش
الكامل المبرد = كم	تهذيب المنطق = تم	كتاب العين = ع
الألفاظ الكتابية للهمذاني = فك	أدب الكاتب للصولي = دك	غريب القرآن للأصفهاني = عق
النهاية لابن كثير = نث	كليات أبي البقاء = كب	تعريفات الجرجاني = تج
الأغاني للأصفهاني = غص	البيان والتبيين للجاحظ = بج	أدب الكاتب لابن قتيبة = بك
تهذيب الأسماء واللغات للنووي = تس	المرصع لابن كثير = مث	الأنساب للسمعاني = نس
مقامات الحريري وشروحها = مر	حواشي ابن بري = بر	المثال للميداني = من
ألف باء للبلوى = فب	تعليقات على القاموس لمحمد بن طيب الفاسي = تق	العباب للصاغاني = عب
الروض الأنف للسهيلي = سه	مختصر العين للزبيدي = مز[1]	

[1] مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما 1984 – 1984، القاهرة، 1984، ص 229 – 231.

وما دام الحديث كان على ضرورة الإلمام بالمختصرات واستعمالاتها، فلابدّ من وقفة علمية تقول: إنّ المختصرات تعتمدها كلّ لغة تسهيلاً وتيسيراً لعملية التواصل، فكلّما حصل إسهاب في الحديث لا يحتمله الموقف احتجنا إلى الاختصار على اعتبار أنّه تقليل في الجهد والمكتوب؛ يلتجأ إليها تيسيراً على متكلّمي اللغة التي تستعمل هذه الطريقة في نحت الكلمات، وهذا ما نلاحظه على وجه الخصوص في اللغات الهند أوربية وتشتهر بالتوجّه إلى الاختصار والاقتصاد اللغوي (ما يستعمل مختصراً عوضاً عن عبارات مكونة من عدة كلمات؛ بحيث يتمّ دمجها معا لتكوين كلمة جديدة تضاف إلى اللغة، ويتمّ استعمالها عوضا عن مجموعة من الكلمات التي تمّ اشتقاقها منها[1]). وفي اللغة العربي هناك بعض المختصرات لكنها لا تعتمد على منهجية معيّنة، بل يعود بعضها إلى ترجمة حرفية، وبعضها نطق الكلمات الأجنبية وبعضها لهوى الواضع الأول، وبعضها محلية. ونحن هنا لسنا في مقام الحديث عن نظام عربي لرموز المصطلحات العلمية[2]، وإنما يقع حديثنا عن المختصرات وكيف يمكنها أن تعمل على تنمية اللغة العربية، وفي ذات الوقت تعمل على تيسيرها. ومن هنا نرمي من وراء ذكر هذا المجال ضرورة قيام طريقة أو منهجية لاعتماد المختصرات المقبولة، وفي ذات الوقت أن تقوم الكتب المدرسية باعتمادها، وتوظّفها وسائل الإعلام.

لقد قدّمت المجامع جهودا معتبرة، إلا أن الدراسات والقرارات لا تنال وضعها ولا تصل إلى ما يجب أن تصل، وكان على العربية أن تستخدم جميع أدوات التعبير من أجل استيعاب المصطلحات والمعاني الجديدة، ونحن هنا لا ندعو إلى ابتكار جديد بل نلتمس من الباحثين توظيف الكائن المتفق عليه (شاع استعمال ((المختصرات)) في

[1] ينظر :في مناهج اللغوية وإعداد الأبحاث صالح بلعيد

[2] يمكن الرجوع في هذا الأمر إلى: مشروع مجمع اللغة العربية الأردني للرموز العلمية العربية، الصادر سنة 1985م عن مقرر اللجنة أحمد سعيدان. وهناك حصيلة عمل اتحاد المجامع اللغوية الذي خرج عن ندوة عمان لعام 1987، طبعه اتحاد المجامع في ذات السنة، والموسوم: الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية ينظر المرجع السابق 104

اللغات الحية في هذا القرن لاسيما منذ الحرب العالمية الثانية. وهي في اللغات الأجنبية المتقدمة تخضع لقواعد محددة بصورة عامة، وتستعمل عادة أوائل حروف الكلمات التي تكوّن العبارة أو المصطلح وتكتب وفق نظام متّفق عليه. وأصبح هذا الأسلوب يجد طريقه إلى كتابات العربية ولاسيما العلمية منها في العصر الحديث. ولكن غياب الدراسات اللغوية لموضوع ((المختصرات)) وعدم التوصّل إلى وضع قواعد تحدّد استخدامها في الكتابة العربية قد أعان على عدم انتشارها من ناحية وأوقع الفوضى والتناقضات من ناحية أخرى، فالصعوبة والاجتهادات الفردية ما زالت مع الأسف هي الطريق الرئيسي الذي تشيع من خلاله أدوات التعبير العلمية الحديثة، سواء أكان ذلك في مجال العلوم التطبيقية والإنشائية، أم في مجال الحياة الحضارية[1]).

وأما تخريج الأقوال والنصوص: فتتصّ الأبحاث في هذا المجال على عدم إثقال الحواشي والتوجه إلى ضبط النص وإخراجه سليماً، والاعتماد على الطبعات المحققة تحقيقا علميا، وإسقاط غيرها في التخريجات والإحالات.

وعلى العموم، فإن ما كنت قد قلته يمكن توضيحه أكثر بالتأكيد أولاً على عدم التخليط بين التحقيق الذي يعني:

- تنظيم مادة النصّ ورسمه بما هو متعارف عليه في عصرنا، بما يظهر معانيه ويوضّح دلالاته.
- التعليق بما يفيد تقييد النص بالحركات، –والتقييد بالحروف عند الضرورة – لإظهار المعاني الصحيحة ودفع الإبهام والإيهام الذي قد يقع فيه القارئ، ورفع أيّ اشتباه عنه.
- تثبيت الاختلافات المهمة بين النسخ بعد ترجيح الصواب والتعليق الذي يرمي إلى بيان الأسلوب التي تمّ بموجبها هذا الترجيح.

[1] عبد الكريم خليفة، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1990، 67، ص 24ينظر المرجع السابق ص 104.

- الإشارة إلى الموارد التي اعتمدها مؤلف النص بعد الرجوع إليها سواء أكان قد صرّح لها أم أغفل التصريح، وتأكّد لنا عدم اعتماده عليها، والعناية بإثبات الاختلافات بين تلك الموارد والأصول وبين ما دوّنه في النص نقلا منها.
- متابعة المنقول التي اقتبسها منه المؤلفون الذين جاؤوا بعده، وتثبيت مواضعها وتوضيح أي اختلاف بينها وبين النص الذي يعني المحقق بتحقيقه، وآية ذلك أنّ مثل هذه المنقول تعدّ في حقيقتها جزءاً من نسخ أخرى من النصّ، وهي تزيده توثيقا وقوة.

وأما التعليق، فيشمل على ما يأتي:

- شرح الألفاظ الغريبة والمصطلحات المستعملة في الكتاب مع العناية بمعانيها في زمن تأليف النص، ودلالاتها استناداً إلى موضوعه، إذ من المعلوم أنّ دلالات الألفاظ تختلف من عصرٍ لآخر، وتتباين بين علمٍ وآخر أيضاً.
- التعريف بالمبهم المغمور من أسماء الناس، والبلدان، والكتب، ونحوها بما يفيد توضيح النصّ وتسهيل إفادة القارئ منه، وتيسير انتفاع الباحث وصرفه عن عناء المراجعة والبحث في أمور يكون المحقق من غير ريب أكثر دراية بها ودُربة عليها.
- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة في مواردها المعتمدة لتبيان درجتها من الصحة والسقم حسب الأصول والقواعد في علم مصطلح الحديث، لئلا يغترّ القارئ بالسقيم منها فيعمل به أو بما يستفاد منه من غير علمٍ.

- مقارنة النص بالنصوص التي تناولت موضوع النصّ مما سبقه وإن لم يستفد المؤلّف منها أو يطلع عليها، أو من النصوص التي ألفت بعده، فهذه عملية تيسّر على الباحثين الكثير من العناء، وتساعدهم في بحوثهم بمراجعة مواضع النصوص المشابهة ممن تناول هذا الموضوع الذي يعنون به.
- نقد النص، وبيان الأوهام التي يقع فيها كاتبه، وبين الصحيح الذي قد ينقض هذا الوهم ودعمه بالأدلّة التي تدمغه وتقوي ما ذهب إليه المعلّق.[1]

على العموم، فإني لا أفتي في "مسألة وقع الإجماع عليها من قبل مؤسسات التحقيق، وهذه المؤسسات لها مختصوها، فهم أفنوا حياتهم في تتبع المخطوطات وإشعال الأضواء وتسديد مكبّرات الحروف لقراءتها، فقد وضعوا مجموعة من المبادئ التي يجب أن تحترم، وهي:

أولا: تنظيم مادة النص.

ثانيا: ضرورة التعليل عند الترجيح.

ثالثا: توحيد الانتساخ.

رابعا: تقييد النص بالحركات.

خامسا: التعريف بالمبهم المغمور وترك المشهور.

سادسا: التخريج.

سابعا: نقد النص.

[1] بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، بيروت، 1982، مؤسسة الرسالة، ص 29 – 30.ينظر المرجع السابق ص106

المحاضرة الثانية عشر:الإقتباس الحرفي والتصرف في المادة اللغوية

تعرف الاقتباس لغة:

قال ابن فارس في مقاييس اللغة: "قبس القاف والباء والسين أصل صحيح يدلّ على صفة من صفات النار، ثمّ يستعار. من ذلك القَبَس: شُعلة النار، قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام: "لعلّي آتيكم منها بقبس"1 ويقولون: أَقْبَسْتُ الرّجل علماً، وقبسته ناراً.

قال ابن دريد: قَبَسْتُ من فلان ناراً، واقْتَبَسْتُ منها علماً، وأَقْبَسَني قَبَساً". آبه.

وقال الليث: القبس، شعلة من النار يقتبسها أي: يأخذها من معظم النار.

قال: وقبِسْت العلم واقتبسته، واقبسته فلانا وأقبست فلانا نارا أو خبزا، وأنشد:

لا تقبسنّ العلم إلا امرءاً ، أعان باللب على قبسه2.

1-سورة طه الاية:10

2-تهذيب اللغة الأزهريتحقيق عبد السلام هارون باب القاف والصاد دار إحياء التراث مصر.

تعريفه اصطلاحاً:

و أن يضمن الكلام – شعراً كان أو نثراً – شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنّه منه كقول الحريري: "فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب". (الايضاح في علوم البلاغة، ج1، ص 381).

وعلى هذا فلو اسند الكلام المقتبس إلى الله تعالى أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا يسمى اقتباساً.

الاقتباس والتضمين والفرق بينهما:

اختلف أهل اللغة فب الاقتباس والتضمين أهما شيء واحد أو أن ثم فرق بينهما؟؟، "فالقائلون بالتفريق اختلفوا أيضا في معنى التضمين فذهب بعضهم إلى أنّه تضمين الشعر من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء كقول بعض المتأخرين قيل هو ابن التلميذ الطبيب النصراني:

كانت بلهنية الشبيبة سكرة، فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب، عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري". (الإيضاح في علوم البلاغة، ج1، ص 384).

وقال آخرون: "الاقتباس هو أخذ كلمات أو عبارات قرآنية مع التغيير فيها دون نسبها إلى قائلها الحقيقي، أما التضمين فهو أخذ كلمات أو آيات بنصّها دون التغيير فيها

وأيضا لا تنسب لقائلها". فاجتمعا في عدم الإحالة إلى القائل، وافترقا في حدوث شيء من التغيير يطرأ على الكلمات أو العبارات المقتبسة في الاقتباس خاصة.

أنواع الاقتباس:

ينقسم إلى نوعين:

الأول: ما طرأ على لفظه تغيير بسيط ولم ينقل فيه المقتبس (بفتح الباء) عن معناه الأصلي، ومنه قول الشاعر:

قد كان ما خفت أن يكونا، إنا إلى الله راجعونا

ففي هذا البيت بقي المعنى كما هو وإن طرأ تغيير يسير على اللفظ، فالآية "إنا لله وإنا إليه راجعون".

والثاني: ما نقبل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقول ابن الرومي:

لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي (بواد غير ذي زرع).

فقوله: "بوادٍ غير ذي زرع" اقتباس من القرآن الكريم (من سورة إبراهيم، الآية 37)، وهي في القرآن الكريم بمعنى مكة المكرمة، إذ لا ماء فيها ولا نبات، فنقله الشاعر عن هذا المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي هو: "لا نفع فيه ولا خير". (فتوى الشيخ الدكتور أحمد الخطيب، أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الأزهر).

كيف يكون الاقتباس:

جرى العرف أن الباحث يعدّ بحثه من اعتماده على أبحاثٍ سابقة ولهذا فهو يعود إلى سابقيه، وإلى النظريات والأبحاث التي سبقته للاقتباس واستقراء المادة التي يعالجها، ومن هنا فإنه لابدّ أن يكون دقيقاً فيما يقتبس، وأميناً في ذلك، وهناك أنواع من المقتبسات:

- **اقتباس حرفي:** نقل النص حرفيا فيشار إليه في الهامش دون تصرّف.

- **اقتباس بالتصرّف:** وهنا يتصرّف الباحث في تضمين المعلومات المقتبسة بالزيادة والحذف، ويشير في الهامش ويكون هذا عن طريق التلخيص أو الشرح والتحليل أو الجمع بين التحليل والشرح، بوضع كلمة (بتصرّف) بين قوسين.

- **اقتباس عام:** وهذا بتوظيف المعنى العام للفكرة المراد اقتباسها مع تصرّف عام وفي العادة يستعمل لإعطاء المحتوى العام للباب أو للفصل أو للمبحث، ويشار له في الهامش بكلمة: ينظر. وعندما نوظّف كلمة ينظر لا نشير إلى رقم الصفحة، بل نشير إلى الباب أو الفصل لا غير، كأن نقول: ينظر الباب الرابع من كتاب: في علم العربية.